

Distr.: General
22 July 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



تقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن أعمال دورته السنوية لعام ٢٠١٣*

(١٨-٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣)*

* هذه الوثيقة هي نص مسبق لتقرير المجلس التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة عن دورته السنوية (١٨-٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣). وقد صدر تقرير الدورة العادية الأولى (٥-٧ شباط/فبراير ٢٠١٣) بوصفه الوثيقة E/ICEF/2013/7 (Part I)/Add.1-E/2013/34 (Part I) and E/ICEF/2013/7 (Part I)-E/2013/34 (Part I)/Add.1، وسيجري ضمّ تقرير الدورة العادية الثانية (٣-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣) إلى التقرير E/2013/34-E/ICEF/2013/7 (Parts I and Add.1 and Part II)، وإصدارهما في صيغة نهائية بوصفهما: المحاضر الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٣، الملحق رقم ١٤ (E/2013/34/Rev.1).



الرجاء إعادة استعمال الورق

140813 300713 13-40266X (A)



المحتويات

الصفحة	
٣	أولا - تنظيم الدورة.....
٣	ألف - بيانان افتتاحيان لرئيس المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي لليونيسيف.....
٤	باء - إقرار جدول الأعمال.....
٤	ثانيا - مداوات المجلس التنفيذي.....
٤	ألف - التقرير السنوي المقدم من المدير التنفيذي لليونيسيف: التقدم المحرز والإنجازات المتحققة في ضوء الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل.....
٧	باء - الخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.....
١٢	جيم - تسخير المعرفة لتحقيق نتائج لصالح الأطفال.....
١٣	دال - تقرير عن التقدم المحرز في العمل المضطلع به في اليونيسيف من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.....
١٥	هاء - مقترحات متعلقة بالتعاون البرنامجي لليونيسيف.....
١٩	واو - التقرير السنوي عن وظيفة التقييم والتقييمات الرئيسية؛ وسياسة اليونيسيف المنقحة المتعلقة بالتقييم.....
٢٢	زاي - تقرير توليفي مواضيعي عن التقييم المتصل بالعمل الإنساني.....
٢٣	حاء - تقرير مكتب الأخلاقيات.....
٢٣	طاء - التقرير السنوي لعام ٢٠١٢ المقدم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إلى المجلس التنفيذي.....
٢٥	ياء - كلمة رئيس الرابطة العالمية لموظفي اليونيسيف.....
٢٥	كاف - تقارير المجلس التنفيذي عن الزيارات الميدانية.....
٢٧	لام - مسائل أخرى.....
٢٧	ميم - اعتماد مشاريع المقررات.....
٢٨	نون - بيانان ختاميان من المدير التنفيذي ورئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف.....
٢٩	المرفق: المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٣.....

أولاً - تنظيم الدورة

ألف - بيانان افتتاحيان لرئيس المجلس التنفيذي والمدير التنفيذي لليونيسيف

١ - لفت الرئيس الانتباه في مستهل بيانه إلى الصلة بين الإعاقة والفقر. وقال إنه حسبما يبين من التقرير المتعلق بالأطفال ذوي الإعاقة المعنون "وضع الأطفال في العالم لعام ٢٠١٣"، فإن الأطفال ذوي الإعاقة، ولا سيما الفتيات، يكونون على الأرجح معرّضين لمعاناة الفقر وضيق سبل الحصول على التعليم والخدمات الصحية. واعتبر أن التصديق على اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة أساس جيد لمواصلة جهود منوثة التمييز ومن أجل إيجاد عالم ينعم فيه الأطفال بفرصة المشاركة والتعلم وإنماء كامل طاقتهم.

٢ - وفيما يتعلق بجدول أعمال الدورة، أشار إلى مشروع الخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وقال إن الخطة أداة مهمة وأنه يدعو أعضاء المجلس التنفيذي إلى تقديم مساهمات مركّزة من أجل تزويد اليونيسيف بتوجيهات ملموسة.

٣ - وتكلم المدير التنفيذي فقال إن اليونيسيف تخلق "وضعاً اعتيادياً جديداً"، وإن مهمتها في أعمال حقوق الطفل في كل مكان لن تتغير على الإطلاق، لكن الكيفية التي تنفذ بها هذه المهمة لن تنفك عن التطور. وأضاف أن "الوضع الاعتيادي" الذي بات قائماً اليوم يشمل إعادة تركيز بؤرة الاهتمام على مسائل الإنصاف والابتكار وزيادة الشفافية. واستشهد ببعض الإنجازات التي أحرزتها اليونيسيف وشركاؤها في عام ٢٠١٢ في مجالات التحصين والتعليم والحصول على الماء وتقليل التفاوتات.

٤ - وانتقل إلى مشروع الخطة الاستراتيجية فرأى فيه تعبيراً عن مداورات جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥. وقال إن صياغة الخطة استلزم اختيار عدد محدود من الأولويات والتمييز بين المجالات القائمة بذاتها، والمجالات التي تكون مندرجة في جميع النواتج. وعدّد بعضاً من التحديات الأخرى التي جوهت ومنها إدماج النواتج والأولويات وبناء شبكات بين مختلف "الجزر المنعزلة" سواء القائمة في النواحي البرنامجية أو في العلاقة مع شتى منظمات الأمم المتحدة ووكالاتها.

٥ - وأردف يقول إن النزاع السوري يتحول بسرعة إلى أزمة إقليمية، وإن موظفي اليونيسيف ومواردها بلغا قصارهما مع كم التفاني الذي يُبذل لمواجهتها. ورحب بأن يقوم الأعضاء بتقديم أفكار بشأن سبل تعبئة الموارد اللازمة ومواصلة الاستجابة الفعالة لاحتياجات جميع الأطفال العالقين في الأزمات.

٦ - واختتم بقوله إن اليونيسيف ستواصل تقييم ممارسات الأعمال الداخلية. وإن المنظمة استطاعت على مدى العامين الماضيين توفير مبلغ ١٣،٧ مليون دولار، وذكر أن شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف خلصت إلى حدوث تطورات مهمة في فعالية الإدارة في اليونيسيف.

باء - إقرار جدول الأعمال

٧ - أقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال المؤقت والجدول الزمني وتنظيم الأعمال المؤقتين للدورة (E/ICEF/2013/10).

٨ - ووفقاً للمادة ٥٠-٢ من النظام الداخلي، أعلن أمين المجلس التنفيذي أن ٣٠ وفداً مراقباً، بما فيها منظمة حكومية دولية واحدة ومنظمتان دوليتان، وتسع من لجان اليونيسيف الوطنية وثلاث من المنظمات غير الحكومية، قدمت وثائق التفويض.

ثانياً - مداوات المجلس التنفيذي

ألف - التقرير السنوي المقدم من المدير التنفيذي لليونيسيف: التقدم المحرز والإنجازات المتحققة في ضوء الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل

٩ - أبدى المدير التنفيذي ملاحظاته على التقدم المحرز في اليونيسيف والنتائج التي حققتها في مجالات تركيزها الخمسة والعمل الشامل لعدة مجالات وتحقيق الفعالية والكفاءة التشغيليتين. ثم عرض مدير السياسات والاستراتيجيات التقرير (E/ICEF/2013/11)، ومرفق البيانات الوارد به.

١٠ - وهنأ كثير من الوفود اليونيسيف وشركاءها على ما أحرزوه من نتائج. ورحب عديد منهم بإضفاء اليونيسيف طابع الإلحاحية على قضية التقرُّم. ورحبوا كذلك بالتركيز الذي أولته للأطفال المتمنين إلى خلفيات يصبغها الحرمان والتهميش، والأطفال ذوي الإعاقات.

١١ - وأبدى المتكلمون رضاهم عن الإسهام الكبير الذي تقدمه اليونيسيف لزيادة التركيز على مسألة الإنصاف، وخاصة أن ما يُحرز من تقدم عام يخفي غالباً استمرار وجود تفاوتات كبيرة. ورأوا أن نظام رصد النتائج من أجل تحقيق العدالة، هو أداة ضرورية لمعالجة هذه التفاوتات ودعوا اليونيسيف لمواصلة التوسع في نشر استعمال النظام على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١٢ - وسلطت الوفود الضوء على مساهمة اليونيسيف في جمع البيانات الموزعة وتحليلها ونشرها، الذي رأت أنه أسفر عن تدعيم القدرات الوطنية على رصد الحالة بالنسبة للأطفال.

ورأت أن المسوح العنقودية الاستقصائية المتعددة المؤشرات التي استُكملت في عام ٢٠١٢ تتيح ثروة من المعلومات عن نوعية المؤشرات التي تستخدمها منظومة الأمم المتحدة ككل.

١٣ - ورحب أحد المتكلمين بالنطاق الجديد الذي أُعطي للعمل الأمامي في سياق البرامج القطرية لبناء نظم وطنية أقوى في مجالات الصحة والتعليم والحماية، وذلك من خلال تعزيز شراكات من قبيل التحالف العالمي للقاحات والتحصين، وحركة تعزيز التغذية، والمبادرة العالمية للتعليم.

١٤ - وتكلم أحد الوفود بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية فأعرب عن تقديره للجهود التي تبذلها اليونيسيف لزيادة الرفاه الاجتماعي والحماية الاجتماعية والعدالة والتعليم والخدمات الصحية. ودعاها إلى استعراض التحديات المنهجية التي تعترض إظهار النتائج المتحققة على مستوى التأثير، معتبراً أن ذلك يسهم في تنفيذ قدر أكبر من التدخلات ويزيد من نشاطات الدروس المستفادة.

١٥ - ولوحظ التركيز الذي أولته اليونيسيف لمسألة الإنصاف في سياق المبادرات الناجحة لتقديم بدائل تعليمية للأطفال والشباب غير المتحقيين بالمدرسة، وفي سياق المبادرات المبذولة للبحث عن خيارات للتعليم تفتح مزيداً من سُبل الحصول على التعليم أمام الأطفال الذين يصعب الوصول إليهم والأطفال المستبعدين.

١٦ - ولوحظ أن الجهود التي تستهدف منع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ومنع السلوكيات الضارة فيما بين صغار المراهقين لم يحالفها نفس النجاح الذي حالف جهود منع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل، وعليه حث المتكلمون اليونيسيف على صياغة استراتيجيات برنامجية ملائمة موجهة للمراهقين. وأوضحت إحدى المتكلمات أن حكومتها تركز في هذا المجال على التعليم على اعتبار أن فشل الشباب في استكمال تعليمه الأساسي يضاعف على الأرجح احتمال تعرضه للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

١٧ - واتجهت بعض الوفود إلى القول بأن التقرير كان يسعه إظهار أهمية إدماج مراعاة الاعتبارات الجنسانية في برجة اليونيسيف بشكل أفضل. ورأت أنه ينبغي في التقارير التي تقدّم مستقبلاً إبراز الالتزام بالتصدي لمسألة المساواة بين الجنسين، بما في ذلك عن طريق تقديم أرقام عن تخصيص الموارد وعن النفقات المتصلة بالجنسين. وطلبت أن تكفل خطة العمل الاستراتيجية الجديدة ذات الأولوية للمساواة بين الجنسين إظهار ما يجري إحرازه لصالح الفتيات والفتيان على أرض الواقع نتيجة للعمل الذي تقوم به اليونيسيف وذلك فيما يقدّم من تقارير في المستقبل.

١٨ - وأبدى المتكلمون ترحيبهم بمنجزات اليونيسيف في مجال حماية الطفل. وأعرب أحد المتكلمين عن دعمه لإنشاء نظم قادرة على تقديم الحماية الشاملة للأطفال. ورأى متكلم آخر أن استعراض تحليلات اليونيسيف المتعلقة ببرامج حماية الطفل يعد خطوة في الاتجاه الصحيح لإظهار ما يحدث من تقدم في تحقيق النتائج على كل الأصعدة. وذكر أحد الوفود، متكلماً باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، أن اليونيسيف تقوم بدور محوري داخل منظومة الأمم المتحدة في مكافحة العنف ضد الأطفال. ولاحظ متكلم آخر أنه يتعين على اليونيسيف، بوصفها عضواً في فريق التنسيق المشترك بين الوكالات لمكافحة الاتجار بالأشخاص، أن تواصل دعم تنفيذ خطة العمل العالمية لمكافحة الاتجار بالأشخاص.

١٩ - ورُئي أن ولاية الحماية المنوطة باليونيسيف لا تنطبق على الأنشطة الإنمائية فحسب بل تمتد أيضاً إلى العمل الذي تؤديه في الميدان الإنساني. وأشار أحد الوفود إلى التقييم العالمي الأول لحماية الطفل في حالات الطوارئ وطلب الحصول على معلومات بشأن خطط قياس الأداء في السياقات الإنسانية.

٢٠ - وأعربت الوفود عن تأييدها لجهود اليونيسيف الرامية لتعزيز الصلة بين المساعدة الإنسانية والمساعدة الإنمائية، وبناء القدرة على الاحتمال. وأعرب متكلمون عن دعمهم للالتزام القوي الذي تبديه اليونيسيف لبرنامج التحول للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، مؤكداً ضرورة ترجمة ذلك إلى أعمال ملموسة شاملة لجميع العمليات الإنسانية. وعلاوة على ذلك، طالبوا ببذل قدر أكبر من الجهود لتبليغ الحكومات الوطنية بمرامي برنامج التحول. وقال متكلم آخر أن الوقت قد أزف لوضع الأدوات والآليات التي صاغتها اللجنة والدول الأعضاء، موضع التطبيق.

٢١ - ورأى عدد من الوفود إمكانية تحسين الإبلاغ عن النتائج. واعتبروا أن ثمة حاجة لزيادة توضيح جوانب الإبلاغ عن الخطة الاستراتيجية القائمة والمؤشرات المشمولة بإطار النتائج الإنمائية، سعياً إلى تحسين تقدير أداء المنظمة. ورُئي أن وجود تحليل لما يُحرز من تقدم في سياق الأحوال المتعلقة بالفتيات والفتيان والتحديات التي تُصادف فيه، من شأنه أن يكون أداة مفيدة في تحليل النتائج المدرجة تحت كل مجال من مجالات التركيز.

٢٢ - وقيل إن التقرير لا بد أن يمكن القراء من متابعة تطور الاتجاهات ضمن دورة للتخطيط الاستراتيجي وإجراء مقارنات بين مختلف الدورات ومختلف المناطق. وقيل أيضاً إنه ينبغي أن تتوافر معلومات إضافية عن الكيفية التي تسهم بها المنجزات المبلّغ بها في تحقيق نواتج أعلى مستوى، وأن يجري إدراج إشارات إضافية عن تقييم المخاطر والتخفيف منها.

٢٣ - ورحب المتكلمون بالجهود التي تبذلها اليونيسيف لتعزيز الإدارة القائمة على النتائج وتشجيع الابتكار وزيادة مكتسبات الكفاءة وتحقيق وفورات في التكاليف تتأتى، على سبيل المثال، من تطبيق نظام المعلومات الافتراضية المتكامل، وهو النظام الذي أمكن عن طريقه توحيد إجراءات التخطيط والإبلاغ القائمة على النتائج، مما أعان في تحسين الشفافية وزيادة المساءلة.

٢٤ - وأعرب متكلم عن ترحيبه بالتأكيد الذي يولى لمسألة إدارة المخاطر في المؤسسة، والعمل الذي يضطلع به مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات ومهمة التقييم. وذهب وفد آخر إلى أن ثمة ما يدعو إلى إدخال تحسينات في نوعيات التقييم. ورئي أن إعداد التقييمات المقدمة تناقص بشكل كبير على مدار السنوات الأخيرة رغم المتطلبات التي تقتضيها سياسة التقييم لعام ٢٠٠٨. وشجع وفد آخر اليونيسيف على إدراج قدر أكبر من المعلومات عن الكيفية التي يستفاد بها من الأدلة المنبثقة عن التقييمات في تنوير سياسات البرمجة وأنشطة التوعية.

٢٥ - وأثنى متكلمون آخرون على اليونيسيف لالتزامها الثابت بالابتكار واتباع السياسات الاستشرافية، وأثنوا أيضاً على الخطوة المهمة التي اتخذتها للانضمام إلى المبادرة الدولية للشفافية في المعونة.

٢٦ - وأبدى متكلمون ترحيبهم بنمو الموارد العادية وشجعوا جميع البلدان على زيادة دعمها للصناديق الأساسية والمواضيعية، وتقليل الاتجاه نحو صناديق المخصصات. ورحب أحد الوفود بسياسة اليونيسيف العمل مع الحكومات، وخاصة في البلدان المتوسطة الدخل، لزيادة فعالية استخدام الموارد المحلية لصالح الأطفال.

٢٧ - وذهب بعض الوفود إلى ضرورة إعادة استثمار الوفورات التي تتحقق من الأنشطة المشتركة وتنسيق العمل مع شتى الوكالات، وتوظيفها في برامج ومبادرات إدارية أخرى. ودعا اليونيسيف إلى دعم صياغة إجراءات تشغيل موحدة "لنهج توحيد الأداء".

٢٨ - وأعربت الوفود عن تقديرها للتفاني الذي يبديه موظفو اليونيسيف حول العالم، ولا سيما في سياق الأزمات الإنسانية. وحث المتكلمون اليونيسيف على الاستمرار في دعم آلاف المتضررين من الأزمة السورية، وعلى الأخص الأطفال.

٢٩ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٧/٢٠١٣ (انظر المرفق).

باء - الخطة الاستراتيجية لليونسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧

٣٠ - أعرب رئيس المجلس التنفيذي، متكلماً باسم المدير التنفيذي أيضاً، ومعه عدد من الوفود، عن إدانتهم للاعتداءات التي ارتكبت يوم الاحتماع في مُجمّع الأمم المتحدة في

مقديشيو وأسفر عن مقتل عدد من موظفي المنظمة. وامتدح الرئيس مجموع موظفي اليونيسيف الذي يزاولون أعمالهم في أحوال تكتنفها الخطورة في شتى أنحاء العالم.

٣١ - وقدم نائب المدير التنفيذي للبرامج ملاحظات استهلاكية على التقرير (E/ICEF/2013/16 و E/ICEF/2013/16/Add.1)، قبل أن يعرضه مدير السياسات والاستراتيجيات.

٣٢ - وأنتت الوفود على اليونيسيف لاضطلاعها على مدى الشهور القليلة الماضية بعملية شاملة قائمة على التشارك ومتسمة بالشفافية لتطوير مشروع الخطة الاستراتيجية.

٣٣ - وأعرب كثير من الوفود عن تأييده للتركيز الشامل الذي توليه الخطة لأشد الأطفال حرماناً واستبعاداً وضعفاً. ووافقوا أيضاً على أهداف تدعيم شراكات اليونيسيف وتعزيز القدرات الوطنية وتوطيد أركان التعاون الإقليمي من أجل تمكين الدول الأعضاء من الاعتماد على الذات في النهوض بحقوق الطفل.

٣٤ - وأشار المتكلمون إلى الأهمية التي تكتسيها الخطة بالنسبة لعمل اليونيسيف المتعلق بتنفيذ جدول أعمال ما بعد عام ٢٠١٥. ورأوا أن الخطة لا بد أن تتحلى بالمرونة الكافية حتى يمكن ربط البرامج القطرية بالاحتياجات الإنمائية والأولويات الوطنية واحترام مبدأ الملكية الوطنية. وشدد المتكلمون على أهمية بناء القدرات في مجال الهياكل الأساسية المتعلقة بالتشريع والسياسات. وجرى التشديد أيضاً على ضرورة اكتساب تأييد أصحاب المصلحة على الصعيد المحلي.

٣٥ - واتجه معظم المتكلمين تقريباً إلى التشديد على أهمية الربط بين الخطة والاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية لمنظومة الأمم المتحدة. وحضوا اليونيسيف على العمل مع الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة لوضع مؤشرات مشتركة واستخدام لغة متجانسة موحدة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ ولايات الاستعراض الشامل. ورئي أن تزامن التحضير للخطط الاستراتيجية الجديدة للصناديق والبرامج يتيح فرصة التحديد الواضح لأوجه التكامل والتآزر، مثلما هو حاصل بين اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن مواضيع الزواج المبكر والحمل المبكر وتشويه/قطع الأعضاء التناسلية للإناث وارتكاب العنف ضد المراهقين.

٣٦ - وطلب إلى اليونيسيف أن تشارك بنشاط في نهج توحيد الأداء، وأن تعزز عمل المنسقين المقيمين كمثلين لمحمل منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. ورئي أن المساهمة المخططة من جانب اليونيسيف في نظام المنسق المقيم والبالغ قدرها ٤٠ مليون دولار، خطوة طيبة من أجل دعم مبادئ الاستعراض الشامل للسياسات الذي يجري كل

أربع سنوات. ودُعيت اليونيسيف أيضاً إلى القيام بدعم توحيد ممارسات الأعمال والقضاء على الاختناقات. وأشار إلى ضرورة اتخاذ خطوات تتصدى لمسألة التجزؤ في الاشتراء.

٣٧ - ودعا أحد الوفود إلى توشي الحذر في استعمال مصطلحات لم يجر الاتفاق عليها على الصعيد الحكومي الدولي من قبيل "الدولة المهشة"، ورأى أن ثمة أهمية للتمييز الواضح بين الأنواع والولايات المختلفة للوثائق المرجعية التي يُستشهد بها في مشروع الخطة الاستراتيجية.

٣٨ - وذهبت مجموعة من الوفود إلى ضرورة اشتمال الخطة على تمييز واضح بين الوظيفتين المهمتين المنوطتين باليونيسيف وهما: دورها العالمي في مجال التوعية والبحث ورصد حالة الطفل، ودورها كجهة فاعلة إنمائية وإنسانية على الصعيد القطري. ورأت مجموعة أخرى أهمية تأكيد الطابع المحوري للقضاء على الفقر باعتباره الأولوية المهيمنة للمجتمع الدولي وجهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

٣٩ - وأبدي دعم قوي لنهج الإنصاف بوصفه سبيلاً للوصول إلى الأطفال المستضعفين والمحرومين والمستبعدين، لكن بعض الوفود دعا إلى ضرورة ألا يقوّض النهج مبدأ عدم التمييز. وأوصت مجموعة من الوفود اليونيسيف بالقيام بشكل واضح بتحديد الكيفية التي دعم بها نهج الإنصاف نهج البرمجة القائمة على حقوق الإنسان، الذي يتعين أن يزداد إدماجه في عمل اليونيسيف. ولوحظت ضرورة أن تشرح الخطة الوسيلة التي سيجري بها دعم البلدان في تنفيذ توصيات الهيئات التعاهدية.

٤٠ - وذهب المتكلمون إلى أن عدم الإنصاف قائم في مجموعة كبيرة من البلدان والمناطق، ورأوا أن الابتكار والشراكات يمكن أن يشجعا بذل جهود إنمائية مهمة لدعم الأطفال ولا سيما في البلدان متوسطة الدخل.

٤١ - وشدد عدد من الوفود على أهمية التعاون بين بلدان الجنوب، فيما لاحظ بعضهم ضرورة أن تسعى منظومة الأمم المتحدة إلى تدعيم "ركائز قوة" هذا التعاون.

٤٢ - وعلّقت الوفود على التوازن بين مختلف النواتج البرنامجية. واقترحت بالنسبة لتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، أن يأخذ هذا النهج بعين الاعتبار التحديات التي تواجه استدامة الموارد المائية ومعالجة مياه الفضلات وكفالة جودة المياه. وفي مجال الصحة، حث عديد من المتكلمين اليونيسيف على إيلاء مزيد من الاهتمام للنظم والهياكل الأساسية الصحية في سياق الحملة العالمية لكفالة التغطية الصحية للجميع. وأعرب عديد من الوفود عن تقديره لما أولي من تركيز لمواجهة الملاريا وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وشدد على أهمية حماية الطفل والتوعية بحقوقه

وطالب بعدم تقليل الموارد المخصصة للأهداف الصحية والتعليمية الرئيسية القائمة بذاتها. وحث هذه الوفود أيضاً اليونيسيف على زيادة ضبط محاور تركيزها على مسألة التعليم في السياقات الإنسانية اللاحقة لانتهااء التراع.

٤٣ - وأعرب كثير من الوفود عن دعمه لإدماج الجهود الإنسانية في الخطة بشكل شامل، والتشديد على بناء القدرة على الاحتمال. وطلب إلى اليونيسيف أن توضح الطريقة التي تعتمزم بها تعزيز الصلة بين الإجراءات الإنسانية والإجراءات الإنمائية، وأن تدرج تحليلاً لدورها في هذا المجال والقيمة المضافة التي تحققها بصفتها جهة فاعلة في المجال الإنساني. ورئي أنه من الضروري أن يتوافر تحليل أشمل وأفضل للعمل الإنساني مع إيلاء تركيز واضح على النتائج المتحققة للطفل والمرأة وأن تتوافر مؤشرات واضحة لرصد تنفيذ برنامج التحول. وطلب من اليونيسيف أيضاً تقديم إيضاحات تتعلق بدورها في تنفيذ برنامج التحول، والموارد اللازمة لذلك. ونودي أيضاً إلى ضرورة أن توفر الخطة الاستراتيجية مزيداً من المعلومات بشأن نهج اليونيسيف إزاء المخاطر واستراتيجية إدارة المخاطر، بما في ذلك تعاونها مع الأجهزة الأخرى في الأمم المتحدة.

٤٤ - وشدد عديد من المتكلمين على الأهمية التي تكتسيها حماية الطفل كمسألة جوهرية لليونيسيف تحتاج إلى موارد ضخمة. وقالوا إن أمام اليونيسيف فرصة كبيرة لكي تصبح الوكالة الرائدة في دعم النهج المتعددة القطاعات لبناء نظم حماية الطفل. ودُعي إلى إيلاء اهتمام خاص للأطفال ذوي الإعاقة.

٤٥ - وفيما يتعلق بمسألة المساواة بين الجنسين، قال كثير من الوفود إن هذه المسألة تحتاج إلى تعبير أصرح عنها في الخطة الاستراتيجية والوثائق البرنامجية والإبلاغ عن النتائج. وأعرب عن الترحيب بجهود اليونيسيف في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني ومشاركتها النشطة في تجريب خطة عمل الأمم المتحدة على نطاق المنظومة، ورئي أن ثمة ضرورة مع ذلك لتناول مسألة المساواة بين الجنسين في الخطة الاستراتيجية بشكل أكثر منهجية وتماسكاً، وأن الخطة تحتاج أن تتضمن توجهات واضحة بشأن تعميم مراعاة تمكين الفتيات والنساء. وطلب توفير التمويل الكافي لخطة العمل الجديدة المعنية بالمساواة بين الجنسين التي وضعتها اليونيسيف وجعلها جزءاً متمماً للخطة الاستراتيجية الجديدة بدلاً من كونها وثيقة منفصلة قائمة بذاتها.

٤٦ - ودُعي إلى التعبير بشكل صريح عن الصلة القائمة بين المساواة بين الجنسين وبين الأولويات الأخرى في مجال السياسات، مثل الصحة والتعليم والتغذية. وقيل إن اليونيسيف ينبغي ألا تكتفي بالتركيز على المرأة والأمهات والفتيات، وإنما عليها أيضاً أن تركز على التوجهات لدى الأولاد والرجال والآباء والتماس مشاركتهم، وعلى بعض التحديات التي يواجهها الفتيان.

٤٧ - وتناول عدد من المتكلمين مسألة المراهقة، ورأوا أن الاستثمار في المحافظة على البقاء في مرحلة الطفولة المبكرة ينبغي أن يسير يداً بيد مع كفاءة النمو السليم والصحي والتحرري للمراهقين والمراهقات. وقالوا إن الخطة الجديدة فرصة سانحة للتأكد من أن احتياجات المراهقين والمراهقات وتحدياتهم الفريدة تؤخذ بعين الاعتبار بشكل أفضل.

٤٨ - وأثنى أحد الوفود على اليونيسيف لدعمها مجموعة متنامية من الشراكات المتنوعة مع طوائف المجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات المالية الدولية. وحث وفد آخر اليونيسيف على تقديم صياغات أوضح للخطط التي تضعها مع الشركاء الآخرين بشأن مبادرات "الالتزام ببقاء الطفل على قيد الحياة: تجديد الوعد"، و "تهيئة عالم صالح للأطفال" و "خطة العمل العالمية المتكاملة لمنع ومكافحة الالتهاب الرئوي والإسهال". وطلب إلى اليونيسيف مشاركة خبراتها في مجال الشراكات مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، وعلى الأخص في سياق نظام المنسق المقيم. وأعرب متكلم عن ترحيبه بالإشارة المحددة في مشروع الخطة الاستراتيجية للدور الداعم الذي تقوم به اللجان الوطنية لليونيسيف. واقترح أيضاً أن تدرج اليونيسيف المنظمات الدينية في فروع الخطة المتعلقة بالشراكات.

٤٩ - وعلق كثير من الوفود على إطار النتائج المقترح مطالبين بأن يكون قوياً ومتضمناً أهدافاً واضحة على صعيد الناتج والنتيجة والأثر. ورأوا أيضاً أن الإطار يتعين أن يشتمل على مؤشرات محددة بشكل جيد، بما فيها مؤشرات عن النوعية مشفوعة ببيانات وأهداف لخطوط الأساس، مما يتيح لليونيسيف التحديد الواضح للإسهامات التي تقدمها في تحقيق النتائج. ورئي أن الفرصة لا تزال سانحة لتحسين المنطق فيما بين المستويات المختلفة لسلاسل النتائج، ومن أجل تبسيط وتحسين الصياغات والمؤشرات المتعلقة بالأهداف.

٥٠ - وقيل إن الخطة تفتقر إلى مؤشرات للنتائج واضحة ومحددة وكمية يمكن إسنادها بشكل واضح إلى اليونيسيف وتجميعها ابتداءً من المستوى القطري حتى المستوى العالمي. وأشار إلى أن ثمة حاجة أيضاً إلى وجود مؤشرات واضحة للأداء البرنامجي القطري بالقياس إلى النتائج المتوقعة، تكون مشفوعة بخطوط أساس وأهداف بيّنة. وطلب إلى اليونيسيف أن توفر مؤشرات تضمن إتاحة بيانات موزعة على أساس نوع الجنس ونوع الإعاقة، حسب الاقتضاء وإن كان ذلك ممكناً.

٥١ - وقيل إنه من الأمور الحاسمة أن تكون الاستراتيجية وإطار النتائج مفهومين بسهولة لدى جمهور واسع، بدءاً من أصحاب المصلحة على الصعيد الميداني وحتى جهات صنع القرار. ورئي أنه لا بد من وجود مؤشرات أوضح على التعاون المشترك بين الوكالات في مجالات من قبيل الصحة والاستجابة لمخاطر الكوارث.

٥٢ - وشجّع أحد الوفود اليونيسيف على أن تقوم، في سياق الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بتقسيم بند الميزانية الوارد تحت مجموعة "الرقابة والضمان المستقلان في المنظمة" إلى بندين في الميزانية، بند يختص بمكتب التقييم وآخر يختص بالمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات.

٥٣ - ونودي بأن تعبر اليونيسيف في سياق التحضير للصيغة الختامية لمشروع الخطة عن نظريات واضحة للتغيير، كما يتسنى إيضاح الكيفية التي تُعزى بها النتائج إلى اليونيسيف مباشرة، والكيفية التي ترتبط بها النتائج بالنواتج وتقيّم بها المخاطر وتُدار.

٥٤ - وناقش نائب المدير التنفيذي للبرامج بعض المبادرات التي تتخذها اليونيسيف لتعزيز عملها في مجال المساواة بين الجنسين، بما في ذلك قياس التقدم المحرز والإبلاغ عنه. وأفاض مدير السياسات والممارسات في بيان مسألة تبسيط وتحسين الإبلاغ عن النتائج والنواتج والمنجزات بما في ذلك عن طريق زيادة سلاسة المؤشرات.

٥٥ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ٨/٢٠١٣ (انظر المرفق).

جيم - تسخير المعرفة لتحقيق نتائج لصالح الأطفال

٥٦ - عقب إدلاء نائب المدير التنفيذي للبرامج بملاحظات أولية، قام مدير مكتب البحوث بعرض التقرير (E/ICEF/2013/CRP.14).

٥٧ - وأوضح نائب المدير التنفيذي أن اليونيسيف ركزت اهتمامها منذ عام ٢٠١٢ على إرساء أساس جديد للبحوث واتخذت خطوات لتغيير وضعية إدارة المعارف، وأقر بأن هناك مع ذلك الكثير الذي لا يزال يتعين عمله وعلى الأخص من أجل الاستجابة للطلب الكبير الذي يأتي من الميدان. وقال إن التقرير يصف الجهود التعاونية التي بُذلت فيما بين مكتب البحوث وشعبة السياسات والاستراتيجيات وشعبة البرنامج وفريق تكنولوجيا المعلومات وفريق الطوارئ والحالات الإنسانية، وشُعب ومكاتب شتى أخرى.

٥٨ - وشرح مدير مكتب البحوث التقدم المحرز في بناء قاعدة أدلة، وملء الفجوات المعرفية، واستخدام البيانات والبحوث في التوعية لصالح الأطفال. وأكد أن اليونيسيف تحتاج إلى زيادة قدراتها على استخدام بيانات البحوث وتحسين ضمان جودة البحوث ومواصلة العمل على أخلاقيات البحث المتعلق بالأطفال. ورأى أن اليونيسيف ترغب، وهي تتطلع قُدماً، في زيادة سرعة هذا المسار ووضع جدول أعمال بحثي خاص بالأطفال يمكن أن يكون حفازاً لجمع ووضع الأولويات المتعلقة بالقضايا الرئيسية التي تهم الأطفال.

٥٩ - ورحب أحد الوفود باقتراح توسيع نطاق البحوث المتعلقة بالعنف ضد الأطفال وشجع اليونيسيف على إجراء بحوث في المسائل النفسية - الاجتماعية. ورُئي أن المبادرة المتعلقة بإجراء بحوث تقوم إلى تدخلات مدرسية يمكن أن تعزز النهج الشامل لعدة قطاعات المشمول بالخططة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وشدد الوفد على وثاقه صلة عمل اليونيسيف لتطوير أساليب محسنة لجمع البيانات والإحصاءات عن الأطفال ذوي الإعاقة، وأعرب عن سعادته لأن التقرير أبرز دور اللجان الوطنية في الدعوة لصالح حقوق الطفل. وتساءل الوفد عن الكيفية التي سيجري بها تمويل المسائل الشاملة لعدة قطاعات واستراتيجيات التنفيذ في سياق الخططة الاستراتيجية الجديدة، مثل مسألة البحوث وتوليد الأدلة، وتساءل عن الكيفية التي تترجم بها الأفكار المتعلقة بتوجهات المستقبل إلى خطة عمل وميزانية.

٦٠ - وشكر المدير التنفيذي الوفود على ما أبدته من دعم لجهود اليونيسيف البحثية، ولا سيما دعمها للمجالات البحثية المقترحة، التي شُرع من خلالها في رسم خريطة للفجوات القائمة في هذه المجالات. ولاحظ أن الجانب الأكبر من التمويل سيتأتى عن طريق مجالات النتائج المختلفة المشمولة بالخططة الاستراتيجية، التي ستوفر الإطار لخطة العمل والميزانية.

دال - تقرير عن التقدم المحرز في العمل المضطلع به في اليونيسيف من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين

٦١ - عرض التقرير (E/ICEF/2013/12)، كل من نائب المدير التنفيذي للبرامج، وكبير مستشاري الشؤون الجنسانية والحقوق.

٦٢ - ورحبت مجموعة مؤلفة من ١٦ وفداً بالصرحة التي اتسم بها التحليل المشمول بالتقرير، وقالت إنها تمكنت بشكل واضح من تحديد مجموعة من التحديات الماثلة. وأشار إلى وجود تحسينات ملموسة في جمع وتوفير البيانات الموزعة حسب نوع الجنس، وإن لوحظ أن التقرير السنوي للمدير التنفيذي ومشروع الخططة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، لا يتصدى بشكل كافٍ لمسألة المساواة بين الجنسين.

٦٣ - وقيل إن الآيتين القائمتين في اليونيسيف لإدارة المعارف المتعلقة بالقضايا الجنسانية على الصعيد العالمي وهما - استبيان التقييم الذاتي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في اليونيسيف، ”وشبكة الممارسات“ المعنية بالجنسانية، أثبتتا أهمما أقل فعالية مما كان متوقفاً بسبب قلة المشاركة. وتساءلت الوفود عما يُتخذ من إجراءات لإنشاء منتدى اعتيادي يُكفل فيه التبادل والتعلم والتخطيط الاستراتيجي فيما يتعلق بأولويات اليونيسيف وبرامجها في مجال الجنسانية، وعما إذا كان يجري النظر في إنشاء آليات أخرى تميل بقدر أكبر إلى الجانب العملي.

٦٤ - وقدمت الوفود أربعة اقتراحات من أجل تحسين التقدم الذي تحرزه اليونيسيف في مجال المساواة بين الجنسين هي: (أ) تدعيم مشروع الخطة الاستراتيجية بإدراج معلومات عن الأداء تراعى فيها مسألة الجنسانية؛ (ب) وضع خطة عمل متينة ومحكمة الصياغة ذات أولوية استراتيجية، يجري ربطها بوضوح بمشروع الخطة الاستراتيجية وتقدر تكاليفها وتخصص لها الأموال الكافية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين؛ (ج) كفالة تساوق معلومات الأداء في خطة العمل ذات الأولوية الاستراتيجية مع النتائج المرعية للجنسانية والمؤشرات الموزعة حسب نوع الجنس في الخطة الاستراتيجية؛ (د) توضيح الصلة بين المساواة بين الجنسين ونهج الإنصاف.

٦٥ - واقترح وفد آخر أن تقوم اليونيسيف بتلخيص الدروس المستفادة واستخدامها في تحسين تصميم المؤشرات عن طريق التعبير بشكل أفضل عن الحالة القائمة على أرض الواقع. ودعا اليونيسيف إلى أن تراعى في سياق صياغة خطة العمل الجديدة ذات الأولوية الاستراتيجية الاختلاف القائم في أحوال البلدان وفي احتياجاتها.

٦٦ - ولاحظت مجموعة أخرى من الوفود ضرورة تناول مسألة قلة القدرات ومخصصات الموارد التي يذكرها التقرير. ورأت أن مسألة الجنسانية لا بد أن تكون أولوية مؤسسية وأن اليونيسيف تحتاج استراتيجية منهجية لدعم تشاطر الممارسات الجيدة والبرمجة المنصفة للجنسين. وذهبت إلى وجوب تحسين إدارة المشورة والأدوات والعمليات وآليات الرصد على نطاق المنظمة.

٦٧ - ولاحظ بعض الوفود أنه أمكن بلوغ الأهداف المحددة للاستعراضات القطرية المتعلقة بالجنسين حتى في المناطق التي عُرِف عنها في الماضي تخلفها عن تحقيق ذلك، ومع ذلك رأت هذه الوفود ضرورة تحقيق المزيد من النتائج في مختلف البلدان ومختلف القطاعات. ودعت اليونيسيف إلى العمل لسد الثغرات القائمة في القدرات التقنية على الصعيدين القطري والإقليمي. ورأت أهمية دعم نظام جهات التنسيق وتطبيق الاستراتيجيات القادرة على التجاوب.

٦٨ - واقترحت الوفود على اليونيسيف أن تواصل القيام بدور فعال في العمليات والمبادرات المشتركة بين الوكالات من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين. ورئي ضرورة تحسين إجراءات الغرلة فيما يتعلق بتحديد وجوه التعاون مع الشركاء لتحسين القدرات والخبرات ذات الصلة فيما يخص المسائل الجنسانية. ورئي أيضاً أن الإبلاغ اللاحق لا بد أن يتضمن تعريفاً واضحاً وصياغة بيّنة للقضايا الجنسانية والمساواة والتمكين والآليات حتى

يكون بالمستطاع الوقوف على ما إذا كانت البرامج تنفذ الاستراتيجيات الجنسانية وتحقق النتائج في مجال الإنصاف الجنساني من عدمه.

٦٩ - واعتمد المجلس التنفيذ المقرر ٩/٢٠١٣ (انظر المرفق).

هاء - مقترحات متعلقة بالتعاون البرنامجي لليونيسيف

١ - مشاريع وثائق البرامج القطرية والبرامج القطرية المشتركة

٧٠ - أوضح رئيس المجلس التنفيذي أن المجلس معروض عليه سبعة مشاريع لوثائق البرنامج القطري، ومشروع وثيقتين للبرنامج القطري المشترك، علاوة على أطر اليونيسيف للنتائج والموارد لكل مشروع من مشاريع وثائق البرنامج القطري المشترك. وأضاف أن المجلس معروض عليه أيضاً وثيقة تتضمن أسباب إجراء تمديدات لبرامج قطرية جارية.

٧١ - ووفقاً لمقرر المجلس التنفيذي ١٧/٢٠٠٨، أفيد المجلس بالأسباب التي دعت إلى تأجيل عرض مشروع وثيقتي البرنامج القطري للمكسيك وناميبيا ومشروع وثيقة برنامج منطقة الخليج دون الإقليمي إلى الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣ (E/ICEF/2013/CRP.11). وتأجل أيضاً عرض مشروع البرنامج القطري لكينيا إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠١٤.

٧٢ - وعرض مدير شعبة البرامج، البرامج القطرية المقترحة كما عرض تمديدات البرامج القطرية الجارية المقدمة لإقرارها، ملاحظاً أن بلدان هذه البرامج أظهرت انخراطاً والتزاماً استراتيجيين من أجل تضييق الفجوات سعياً إلى إحراز نتائج لصالح الأطفال وبناء مجتمعات أكثر إنصافاً وتحسين توافر الخدمات الاجتماعية الأساسية وإتاحة سبل الحصول عليها لأشد الأطفال والأسر ضعفاً.

٧٣ - ووفقاً للمقرر ٤/٢٠١٣، استعرض المجلس وأقر، على أساس استثنائي، وثيقة البرنامج القطري لمصر (E/ICEF/2013/P/L.3) ووثيقة البرنامج القطري لرواندا (DP/FPA/OPS-ICEF) (WFP/DCCP/2013/RWA/1 و Add.3).

٧٤ - وذكرت ممثلة مصر أن مبادرة تعليم البنات وخلو البلد من شلل الأطفال والحملة القومية للقضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، أمثلة على التعاون الوطيد مع اليونيسيف. وشددت على أهمية توسيع نطاق الشراكات عن طريق تعبئة القادة الدينيين والمجتمع المدني ووسائل الإعلام وقطاع الأعمال وتعميم مراعاة المنظورات الجنسانية في جميع العناصر البرنامجية.

٧٥ - وأفادت ممثلة رواندا بأن جميع البرامج التي تُنفذ من خلال نهج توحيد الأداء فصلت على احتياجات الشعب الرواندي وتوافقت مع الأولويات الوطنية. وأعربت عن التقدير لدعم اليونيسيف للبرامج الحيوية التي تستهدف رفاه الأطفال من مرحلة الطفولة المبكرة حتى سن المراهقة، في مجالات الصحة والتغذية والتعليم والحماية ومنع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

٧٦ - وأثنت الوفود على ما تبديه حكومة رواندا من قدرة على القيادة وإمساك بزمام الأمور دعماً للعملية البرنامجية، ملاحظين أن إطار النتائج جاء جيداً بشكل معقول وأنه جرى تحديد بعض المؤشرات على مستوى الناتج، وإن كان لا يزال ممكناً زيادة توضيح بعض الجوانب المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وإظهار الرابطة بين حماية الطفل والعنف القائم على نوع الجنس. واقترحت الوفود أن يقوم الفريق القطري باستعراض التوصيات المتأتية من تقييم المساواة بين الجنسين لعام ٢٠١٠ الذي نفذ بقيادة البلد.

٧٧ - وذكر وفد آخر أن مكتب اليونيسيف في رواندا الذي يتولى التنسيق مع الحكومة والشركاء الإنمائيين، يحتاج إلى مواصلة تعزيز تعاونه مع الشركاء، وعلى الأخص في مجالات التعليم والمياه والصرف الصحي. ودعا اليونيسيف أيضاً إلى زيادة تعاونها مع المنظمات غير الحكومية لمساعدتها في بناء قدراتها.

غرب ووسط أفريقيا

٧٨ - عرض المدير الإقليمي بالنيابة وثائق البرامج القطرية لبنن والكونغو والنيجر ونيجيريا وتوغو (E/ICEF/2013/P/L.6, E/ICEF/2013/P/L.5, E/ICEF/2013/P/L.4) ، E/ICEF/2013/P/L.7 and E/ICEF/2013/P/L.8)، على التوالي.

٧٩ - وأوضح ممثل النيجر أن البرنامج القطري جاء معبراً عن الأولويات الوطنية. وأنه بالرغم من ارتفاع معدل الخصوبة في بلده أمكن تحقيق تقدم بفضل الإرادة السياسية التي أبدتها الحكومة وبفضل التعاون الدولي. واستفسر عن الطريقة التي تعمل بها اليونيسيف مع الشركاء من أجل مساعدة البلدان في تحسين أحوال الفتيات. ثم تكلم المدير الإقليمي بالنيابة فقال إن اليونيسيف عملت على هذه المسألة مع المانحين المهتمين وتشاورت مع الحكومة لتحديد أفضل نموذج للانتقال من مرحلة المدرسة الابتدائية إلى مرحلة المدرسة الثانوية وعملت أيضاً بشكل ممنهج على تأخير سن الزواج وتأخير أول حمل للفتيات.

٨٠ - وعلق ممثل نيجيريا قائلاً إن اليونيسيف تظل شريكاً مهماً للتنمية المتمحورة حول الناس في بلده. وأضاف أن وثيقة البرنامج القطري أظهرت بعد مواءمتها مع المبادرات

الإغاثية الوطنية حدوث تقدم مهم في عدد من الجوانب الإنمائية، لكن التحديات لا تزال ماثلة بالنسبة للمسائل المتعلقة بوفيات الرضع والأطفال وانتقال فيروس شلل الأطفال البري والعبء الضخم الناجم عن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

٨١ - وذكر ممثل بنن أن وثيقة البرنامج القطري الجديد، التي استخلصت العبر من البرامج السابقة وجرت مواءمتها مع النمو القطري واستراتيجية الحد من الفقر، تسلط الضوء على التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه بلده، بما في ذلك المظاهر المهمة لعدم المساواة في مجالات التغذية وسبل الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والحماية والرفاه الاجتماعيين.

٨٢ - ونوّه ممثل توغو بالمساهمة الكبيرة التي تقدمها اليونيسيف لبرامج التنمية الوطنية المعنية بالصحة والتعليم الأساسي والحماية الاجتماعية. وقال إنه بفضل الدعم الذي تحصل عليه حكومته من شركاء مثل اليونيسيف، استطاعت أن تخصص قدرًا أكبر من الأموال لصحة المرأة والطفل.

٨٣ - وأشار ممثل الكونغو إلى أن حكومته حققت تقدماً مهماً في زيادة سبل الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية. وأضاف أن وثيقة البرنامج القطري الجديد ستعين بلده على الإسراع بالتقدم صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية عن طريق حماية حقوق الأطفال وعلى الأخص أشدهم ضعفاً.

٨٤ - ولاحظ بعض الوفود أن مشروع وثيقة البرنامج القطري للكونغو تشمل مقترحين لتحسين التعليم، وأنه من الضروري زيادة عدد المؤسسات التعليمية والمعلمين، والبناء على الجهود التي تعزز وجود البيئة المراعية للطفل.

الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي

٨٥ - عرض المدير الإقليمي مشروع الوثيقة القطرية لكوبا (E/ICEF/2013/P/L.2).

٨٦ - وأفاد ممثل كوبا بأن وثيقة البرنامج القطري جاءت نتاجاً لعملية وطنية واسعة النطاق قائمة على التشارك شملت الوزارات والمؤسسات ومراكز التعلم. وأضاف أن كوبا أنجزت عدداً من الأهداف الإنمائية للألفية وأنها تعمل لوضع إجراءات تستهدف تحسين نوعية هذه المنجزات وكفالة استدامتها.

جنوب آسيا

٨٧ - عرض المدير الإقليمي مشروع وثيقة البرنامج القطري المشترك لبوتان (DP/FPA/OPS-ICEF/DCCP/2013/BTN/1 و Add.3).

٨٨ - وقال ممثل بوتان أن نهج توحيد الأداء زاد الأثر الذي تحدثه منظومة الأمم المتحدة في العملية الإنمائية في بلده. وأضاف أن الخطة الخمسية الحادية عشرة لبوتان، للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨، تركز على الاعتماد على الذات والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية "الخضراء"، الشاملة للجميع، سعياً منها إلى معالجة التحديات المتعددة التي تواجهها والمتمثلة في الفقر، والضعف إزاء الكوارث الطبيعية وتغيّر المناخ، والحضرنة، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وعمالة الشباب. وقال إن اليونيسيف عبّرت عن هذه التحديات والأولويات في النواتج المشمولة بالبرنامج القطري المشترك.

٨٩ - ورحب أحد الوفود بأن وثيقة البرنامج القطري المشترك تعكس عناصر القوة النسبية لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها، مع قيام اليونيسيف بتقديم الدعم المباشر لثلاثة من النواتج الأربعة لنهج توحيد الأداء، مركزة على التعليم والأمومة والرعاية الصحية للطفل والنهوض بالحقوق وحماية المرأة والطفل. وأضاف أن مشاركة اليونيسيف في تحسين الظروف المعيشية لكثير من الأطفال العائشين في مؤسسات تابعة للأديرة تستحق أن تلقى دعماً قوياً، وأثنى على الدعم الذي تقدمه اليونيسيف لكفالة المساواة بين الجنسين وتعزيز مشاركة المرأة والشباب في عمليات اتخاذ القرار.

٢ - تمديد البرامج القطرية الجارية

٩٠ - تكلم مدير البرامج باسم المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمدير الإقليمي لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي فأفاد المجلس التنفيذي عن تمديد البرنامج القطري لكينيا لمدة ستة أشهر، وتمديد البرنامج القطري لأنغولا وبرنامج المنطقة للطفل الفلسطيني والمرأة الفلسطينية في الأردن ولبنان والجمهورية العربية السورية ودولة فلسطين لمدة عام واحد.

٩١ - وقال ممثل كينيا أن التمديد سيتيح للبرنامج التواءم مع دورة الميزنة في بلده التي تبدأ في حزيران/يونيه من كل عام.

٩٢ - ونوّه ممثل أنغولا إلى التقدم المحرز في حماية الأطفال من العنف والاستغلال وسوء المعاملة.

٩٣ - وأعرب ممثل البعثة المراقبة لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة عن تقديره للمساعدة المهمة التي تقدمها اليونيسيف للأطفال الفلسطينيين والنساء الفلسطينيات في مجالات التعليم والرعاية الصحية ورعاية الأمومة والتغذية والبرامج النفسية - الاجتماعية. ولاحظ أن تمديد برنامج المنطقة حاسم بالنسبة للعام المقبل.

٩٤ - ولاحظت ممثلة الجمهورية العربية السورية أن وضع برنامج المنطقة الجديد سيتأجل في بلدها في ضوء حالة عدم الاستقرار التي تسودها.

٩٥ - وأعربت ممثلة إسرائيل عن اعتراض حكومتها على بعض المصطلحات التي استخدمتها الأمانة في معرض تقديمها للبند.

٩٦ - واعتمد المجلس التنفيذي المقررات ١٠/٢٠١٣ و ١١/٢٠١٣ و ١٢/٢٠١٣ (انظر المرفق)، وأجل إلى دورته العادية الثانية لعام ٢٠١٣ النظر في مقرر تمديد البرامج القطرية الجارية.

واو - التقرير السنوي عن وظيفة التقييم والتقييمات الرئيسية؛ وسياسة اليونيسيف المنقحة المتعلقة بالتقييم

٩٧ - عرض مدير مكتب التقييم التقريرين (E/ICEF/2013/13 و E/ICEF/2013/14).

٩٨ - ورأت مجموعة من الوفود في التقرير السنوي نموذجاً ممتازاً للإبلاغ التحليلي الاستشاري المبني على الأدلة الذي يزود المجلس التنفيذي باستعراض واضح لعمل اليونيسيف مشفوع بملاحظات مفيدة عن نقاط القوة ونقاط الضعف. ورحبت مجموعة الدول بما انطوى عليه التحليل الوارد في التقرير من صراحة ونقد ذاتي بخصوص قضايا من قبيل نطاق تغطية التقييمات ونوعيتها والطلب عليها والتوزيع المواضيعي فيها، مما في ذلك التحديات المحددة المتصلة بالتقييم في السياقات الإنسانية.

٩٩ - وذهبت مجموعة أخرى إلى أن التقرير السنوي يظهر تحولاً صحياً في الكيفية التي يستخدم بها التقييم كأداة استراتيجية لتدعيم التعلّم على نطاق المنظومة تحسناً للأداء والنتائج. وبغية مواصلة تعزيز وظيفة التقييم، شجعت المجموعة اليونيسيف على اتخاذ خطوات إضافية لصقل أدوات التقييم واستخدام نتائج التقييم استخداماً استراتيجياً.

١٠٠ - واستفسرت وفود عن الإجراءات المحددة التي سيجري اتخاذها للتصدي للمحوظتين رئيسيتين وردتا في هذا التقرير وهما: تناقص عدد التقييمات، وانخفاض نسبة تقييمات الأثر والتقييمات الشاملة.

١٠١- ودعا متكلمون إلى أن تتصدى السياسة لسُبل بلوغ كفاية تقييمات اليونيسيف كماً وكيفاً وأن تقترح إعداد مزيد من التقييمات للبرامج الإنسانية الرئيسية. وطالبوا اليونيسيف أن تولي اهتماماً خاصاً عند تنفيذ السياسة لضمان جودة التقييم مع التركيز خصوصاً على مسألة إدخال التحسين في هذه السياسة. وبالنسبة لاستخدام التقييمات، رأى المتكلمون أن السياسة المنقحة شددت عن حق على أهمية إجراءات المتابعة وقدمت توجيهات بشأن مسائل الانتفاع والنشر والإفصاح.

١٠٢- ورحب المتكلمون بمراعاة السياسة المنقحة للولايات الرئيسية المشمولة بالاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات من خلال التشديد على ما يلي: أهمية إجراء التقييمات على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وبناء القدرات لإجراء التقييمات المشتركة، واتباع قواعد ومعايير التقييم المعمول بها في فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. وأعربت الوفود عن ترحيبها بمشاركة اليونيسيف في مثل هذه الآليات المشتركة بين الوكالات المعنية بالتقييم وشجعتها على بذل جهود أخرى في هذا الصدد. وبالإشارة إلى ما ذكر في التقرير من ضعف القيادة في عمليات التقييم المشترك بين الوكالات وفي ترتيبات الحوكمة على نطاق الأمم المتحدة، أعربت الوفود عن ترحيبها بقيام المجلس التنفيذي بإجراء مناقشات بشأن التقييمات المشتركة ورأت في ذلك خطوة ملموسة إلى الأمام.

١٠٣- ورحبت الوفود بالتركيز على تخطيط التقييم والانتقال نحو كفاءة قدر أكبر من الاستقلالية لوظيفة التقييم. ورأت أن سياسة التقييم وإن ربطت بوضوح بينها وبين ولاية اليونيسيف ومهمتها بشأن حقوق الطفل، يمكن أن تحري صياغتها بصورة تربط بشكل أصرح وباستفاضة أكبر بين سياسة التقييم والخطة الاستراتيجية. وأعرب المتكلمون عن دعمهم لاقتراح إعداد خطة تقييم عالمية مرتبطة بالخطة الاستراتيجية الجديدة. وذهب بعضهم إلى أن وثيقة السياسة يمكن أن تكون أكثر صراحة في التشديد على أهمية تخطيط التقييم، كشيء لا بد من فعله بالتزامن مع عملية التخطيط عموماً. ورئي أيضاً أنه من الممكن أن يجري تدعيم عملية تخطيط التقييمات الشاملة.

١٠٤- وسلّطت مجموعة من الوفود الضوء على أهمية إيلاء الاهتمام في التقييم لمسائل الإنصاف والمساواة بين الجنسين وتعزيز قدرات شركاء المنظمة في مجال التقييم.

١٠٥- وقالت بعض الوفود إنه لا بد من تخصيص الموارد الكافية لوظيفة التقييم وأعربت عن دعمها للالتزام بتخصيص نسبة ١ في المائة من المصروفات البرنامجية لأغراض إجراء التقييمات. وطالبت بأن تكون الموارد المخصصة لوظيفة التقييم مدرجة في الميزانية المتكاملة بشكل شفاف ومستقل عن الوظائف الأخرى، مع إيرادها في بند مستقل في الميزانية لضمان

القدرة على التنبؤ وكفالة التمويل الموحد. ورئي أنه من الأهمية بنفس القدر أن يكون ممكناً تعقب مصروفات التقييم عن طريق نظم إدارة المؤسسة. وبخصوص تمويل التقييمات اللامركزية، رئي أنه يتعين على اليونيسيف أن تنظر في إدراج مصروفات التقييم في الميزانيات البرنامجية في أثناء مرحلة البرمجة. وأنه يتعين عليها أن توجه الموارد الشحيحة للتقييمات شطر الوجهة التي تُمس فيها الحاجة إليها لأغراض التعلّم واتخاذ القرار على الصعيد البرنامجي.

١٠٦- وبخصوص المبادئ التوجيهية، شجعت الوفود اليونيسيف على أن توضح بجلاء أنها تتبع نهج التنمية القائم على حقوق الإنسان، وأن تدرج إشارة صريحة إلى المبادئ التوجيهية لفريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم المتعلقة بإدماج حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين في التقييم. وذهب أحد المتكلمين إلى القول بأنه يتعين إجراء التقييمات في توافق تام مع ولاية اليونيسيف وميثاق الأمم المتحدة ومبادئ المساءلة الوطنية عن التنمية. وقال متكلم آخر إن المبدأ الأساسي في إجراء التقييمات ينبغي أن يكون توافر البيانات الواقعية القابلة للتحقق من أجل اتخاذ قرارات متوازنة بشأن تدابير السياسة والبرامج.

١٠٧- وطلبت الوفود معلومات عن الكيفية التي ترتبط بها وظيفة التقييم بوظيفة إدارة المعارف، واستخدام ذلك في تعزيز قدرة اليونيسيف كمنظمة أصيلة تعتمد في عملها على الأدلة لزيادة فعالية البرمجة والتوعية. وقيل إن السياسة يمكن أن تستفيد في هذا المجال من وجود معلومات أكثر تحديداً عما إذا كان التحليل سيتفاعل مع المكاتب الإقليمية و/أو القطرية ويقدم لها الدعم التقييمي ويبني قدراتها ويوفر لها التدريب والمشورة من عدمه، والكيفية التي سيتوسلها في عمل ذلك.

١٠٨- وأثار المتكلمون المسألة المتعلقة بمسؤولية الإدارة العليا عن تقديم رد الإدارة على التقرير السنوي لمكتب التقييم، ورأوا أن عمل ذلك يكفل تماسك السياسات التقييمية ويمكن من متابعتها على نطاق المنظومة.

١٠٩- وبخصوص اقتراح وضع خطة استراتيجية لاستكمال سياسة التقييم، ذكرت الوفود أن مثل هذه الوثيقة لا بد أن يقتصر على تفاصيل التوجيهات التنفيذية فحسب، بينما تُدرج جميع قضايا السياسة الرئيسية الأخرى ضمن سياسة التقييم ذاتها.

١١٠- واقترح أن يُنص في السياسة على إدراج تقييم مواضيعي عالمي كبنء على جدول أعمال المجلس التنفيذي.

١١١- ورأت مجموعة من الوفود أنه كان بالمستطاع إجراء مزيد من المناقشات مع المجلس التنفيذي بشأن وضع السياسة المنقحة.

١١٢ - واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٣/٢٠١٣ (انظر المرفق).

زاي - تقرير توليفي مواضيعي عن التقييم المتصل بالعمل الإنساني

١١٣ - قدم مدير مكتب التقييم التقرير (E/ICEF/2013/15). ووفقاً لمقرر المجلس التنفيذي (٢٠/٢٠١١) أُعد أيضاً رد موجز من الإدارة بغرض الإعلام ووضِع على الموقع الشبكي لليونيسيف؛ وقد عرض مدير مكتب برامج الطوارئ هذا الرد. ولاحظ أن التقييم بات يشكل الآن عنصراً ظاهراً في تخطيط الاستجابة لحالات الطوارئ في اليونيسيف؛ وأنه يجري التصدي للتحديات والتحديات سواء في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، أو بالعمل المشترك بين الوكالات المتعلق ببرنامج التحول.

١١٤ - وأنتت مجموعة من الوفود على اليونيسيف لتقريرها المفيد الذي كُتب بعناية وانطوى على نقد ذاتي. وأعربت عن تأييدها لقيام روابط أوثق بين المساعدة الإنسانية والأنشطة الإنمائية. ورحبت هذه المجموعة بإدراج الالتزامات الأساسية إزاء الأطفال في العمل الإنساني والنتائج المتصلة بالعمل الإنساني في الخطة الاستراتيجية، وأوصت بإدخال تحسينات في مشروع إطار النتائج الحالي، مشددة على مسألة القدرة على الاحتمال. ومن جملة المقترحات التي قدمتها ضرورة زيادة العمل المشترك بين القطاعات وتقييمات الاحتياجات والاتصال والتعاون مع الجماعات المتضررة، فضلاً عن القدرة على تقدير المخاطر وإدارتها. ورئي ضرورة إيلاء قدر أكبر من الاهتمام لتعزيز المساءلة والأداء في نظام مجموعات العمل. ونودي بزيادة عدد التقييمات وتوسيع نطاقاتها وتحسين نوعيتها، وبأن يجري إعداد المزيد من التقييمات المشتركة. وكرر عدد آخر من الوفود المناذاة بالمطلب الأخير.

١١٥ - وأثنى ممثل هايتي على استجابة اليونيسيف إزاء الزلزال الذي ضرب بلده في عام ٢٠١٠. وقال إن اليونيسيف كانت واحدة من أولى الوكالات التي تواجدت على الأرض وإنها قدمت الدعم الحرج بموارد قليلة. وأضاف أن اليونيسيف تستحق الثناء أيضاً لأنها أصبحت أكثر وعياً بالمخاطر وقيامها بنشر موظفيها في وقت سريع. ورأى أن أحد الدروس المستخلصة يتمثل في ضرورة أن تحتل احتياجات الأطفال المستضعفين صميم الاستجابة؛ وتدعيم مشاركة الحكومة الوطنية؛ والتفكير بطريقة خارجة عن المألوف.

١١٦ - وأثنى أيضاً عدد آخر من الوفود على اليونيسيف لما تقوم به من عمل إنساني، وأوصوا في الوقت ذاته بزيادة التركيز على النتائج استناداً إلى أهداف واضحة. وأكد أحد الوفود ضرورة التركيز الأشد على مسألة الإنصاف. وامتدحت اليونيسيف لقيامها بتعزيز تقييمها للعمل الإنساني مما أسفر عن تحصيل معارف ودروس مهمة يمكن أن تستنير بها السياسات والعمليات في المقر وفي الميدان، وأن تجري مشاطرتها مع الشركاء. ورئي أن

التقييم يحتاج إلى تطبيق مزيد من اللامركزية وإمعان التركيز على الأولويات الأدنى مستوى. وأشار إلى ضرورة تدعيم القدرة المؤسسية في هذا المجال على كل الصعد، سواءً بالنسبة لليونيسيف أو لشركائها من الحكومات، فضلاً عن تخصيص ما يكفي من الموارد في هذا الصدد.

١١٧- وعلق مدير التقييم قائلاً إنه يقدر أهمية التشديد على تحسين الإبلاغ عن النتائج وبناء القدرات على كل الصعد، لليونيسيف وشركائها سواءً بسواء. ووافق على ذلك مدير مكتب برامج الطوارئ الذي شدد أيضاً على أن اليونيسيف ستسعى إلى تعزيز الرصد في المجال الإنساني والتركيز على النواتج. وإذ لاحظ أهمية اللامركزية، أشار إلى أن العمل التقييمي يجري بالفعل على الصعيد القطري والصعيد الإقليمي. وأكد أنه سيجري باستمرار التعامل خلال عام ٢٠١٣ وما بعده مع جميع التوصيات الواردة في التقرير والتعليقات التي أبدتها الوفود.

حاء - تقرير مكتب الأخلاقيات

١١٨- قُدم التقرير السنوي عن أنشطة مكتب الأخلاقيات عملاً بالمقرر ٨/٢٠١٠. وقد عرض التقرير (E/ICEF/2013/17) المستشار الأول لشؤون الأخلاقيات. وتقتصر اليونيسيف أن تقوم في المستقبل بوضع مؤشر أداء رئيسي جديد بشأن الأخلاقيات وإدراجه في الخطة الاستراتيجية. ويتجه المؤشر إلى التركيز في المنظمة على تعزيز ثقافة دعم الطفل وتهيئة مناخ يتاح فيه للموظفين شعور بالأمان والجدوى من الإفصاح عن آرائهم. وسوف يُدعم تطبيق المؤشر بتدريب القادة والمديرين.

١١٩- ولم تُبد أي تعليقات على التقرير.

طاء - التقرير السنوي لعام ٢٠١٢ المقدم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إلى المجلس التنفيذي

١٢٠- عرض مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات التقرير (E/ICEF/2013/AB/L.2). وعرض نائب المدير التنفيذي لإدارة الرد المقدم من الإدارة (E/ICEF/2013/AB/L.3). وقد أتيح التقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة حسابات اليونيسيف لعام ٢٠١٢ على الموقع الشبكي لمجلس إدارة اليونيسيف (يمكن الاطلاع على التقرير في العنوان التالي: <http://www.unicef.org/about/execboard/files/>: (UNICEF_AAC_Annual_Report_for_2012-3May2013.pdf).

١٢١- وأثنى المتكلمون على مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لتقريره الشفاف الزاخر بالمعلومات وأثنوا على اليونيسيف لاستجابتها السريعة وقيامها بالتنفيذ الشامل لتوصيات التقرير. وشجع متكلمون اليونيسيف على مواصلة رصد موارد المكتب عن كتب لتمكينه من أداء المهام الموكولة إليه بنجاح.

١٢٢- وامتدحت الوفود مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لقيامه بتنفيذ مقرر المجلس التنفيذي ١٣/٢٠١٢ بشأن الإفصاح العلني عن تقارير مراجعة الحسابات في عام ٢٠١٢. وطلبت مجموعة من الوفود الحصول على معلومات إضافية منها، على سبيل المثال، بشأن الاستنتاجات والتوصيات التي قدمها المكتب على مدار السنين. ورأت أن من شأن ذلك تمكين الدول الأعضاء من تعقب المسائل ذات الأولوية بشكل أفضل، وتحديد المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى إدخال تحسين فيما يخص المخاطر المنهجية التي تواجهها المنظمة في مجال الإدارة، والتشجيع على زيادة المساءلة. وطلبت معلومات أيضاً بشأن معدلات استكمال عمليات مراجعة الحسابات المقررة.

١٢٣- وأشار أحد المتكلمين إلى تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعام نفسه بشأن الإجراءات التأديبية المتخذة لمكافحة الغش، واستفسر عما إذا كان باستطاعة اليونيسيف إصدار تقرير مماثل.

١٢٤- وأعربت الوفود عن قلقها من أن ثمانٍ من التوصيات الثماني عشر ذات الأولوية العالية تعلقت بتنفيذ النهج المنسق للتحويلات النقدية واستخدام سبعة من المكاتب القطرية للأموال. ولاحظت أن مؤشرات وجود مثل هذا القصور وردت أيضاً في تقرير مراجعة الحسابات الذي قدمه مجلس المراجعين الخارجيين لحسابات الأمم المتحدة. ورحب المتكلمون بالاستعراض الحالي الذي يخضع له النهج المنسق للتحويلات النقدية.

١٢٥- وطلب المتكلمون إلى اليونيسيف أن تتصدى على وجه السرعة لجميع التوصيات من أجل تدعيم الضوابط المعمول بها في المكاتب القطرية الخمسة التي حظيت بتوصيات عالية المخاطر. وأعربوا عن قلقهم بوجه خاص بشأن الضعف الذي يعتري الدعم الإداري والتشغيلي، وهو ما يمكن أن يفتح الباب أمام ارتكاب المخالفات والإخلال بمقتضيات الأمانة. وشجعوا على القيام في الوقت المناسب بتنفيذ التوصيات المتعلقة بإدارة المشاريع ومسائل الدعم الإداري.

١٢٦- وأعربت الوفود عن القلق إزاء التوصيات الست ذات الأولوية العالية المتعلقة بإدارة استحقاقات ومكتسبات نهاية الخدمة، التي رأت أنها لا تزيد عن كونها عملية روتينية، وذلك فيما يتعلق على الأخص بتقدير تكلفة تعويض نهاية الخدمة ومبررات إنهاء الخدمة بالتراضي. وبالنظر إلى ارتفاع التكاليف المحتملة، طُلب إلى مكتب المراجعة الداخلية للحسابات

والتحقيقات أن يتحقق بحلول نهاية عام ٢٠١٣ مما إذا كان قد تم متابعة جميع التوصيات ذات الصلة.

١٢٧- وطلبت الوفود معلومات بشأن متابعة التوصيات الخمس عالية الأولوية المتعلقة بالمراجعة المشتركة لنهج توحيد الأداء، الذي يتولى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قيادته. وطلب إلى اليونيسيف أيضاً تقديم معلومات بشأن كيفية التعامل مع المديرين الذين يرون أن إدارة المخاطر عملية امتثال قائمة بذاتها، بدلاً من كونها هجماً متتاماً مع العمليات والإجراءات الأخرى.

١٢٨- واستفسر المتكلمون أيضاً عن التوصيات العشر التي استمرت ملفاتها مفتوحة لمدة ١٨ شهراً أو أكثر، وعمّا إذا كان مكتب مراجعة الحسابات الداخلية والتحقيقات يرى أن الأسباب التي سبقت لتبرير التأخير مرضية.

١٢٩- ورد مدير مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات على كل سؤال من هذه الأسئلة، وشفع ذلك في بعض الأحيان بتقديم شرح للتحسينات التي يدخلها المكتب بشكل مستمر في التقارير التي يقدمها وفي الممارسة الراهنة لتتبع تنفيذ خطة العمل المعتمدة والأولوية التي تُمنح لإصدار التقرير الموجز لعام ٢٠١٣ عن التحويلات النقدية في المكاتب القطرية. وكرر نائب المدير التنفيذي هذه المعلومات، وأضاف أن اليونيسيف تشارك في رئاسة اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بالنهج المنسق للتحويلات النقدية، وتشارك أيضاً في تنقيح إطار هذا النهج. وأوضح أن معظم التوصيات غير المتبوت فيها لآمداد طويلة الواردة في التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٢، عولجت بالفعل، وأن ثمة إجراءات مهمة تُتخذ بشأن مجالات أخرى عالية المخاطر.

١٣٠- واعتمد المجلس التنفيذي المقرر ١٤/٢٠١٣ (انظر المرفق).

ياء - كلمة رئيس الرابطة العالمية لموظفي اليونيسيف

١٣١- تأجل النظر في هذا البند إلى الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣.

كاف - تقارير المجلس التنفيذي عن الزيارات الميدانية

١- تقرير عن الزيارة الميدانية إلى البوسنة والهرسك وصربيا التي قام بها أعضاء مكتب

المجلس التنفيذي لليونيسيف، ١٥-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣

١٣٢- عرض السيد جارمو فينانن، الممثل الدائم لفرنلندا لدى الأمم المتحدة ورئيس المجلس التنفيذي التقرير (E/ICEF/2013/CRP.12). وقال إن الزيارة الميدانية للبوسنة والهرسك

وصربيا أبرزت مدى المشاركة التي تقدمها اليونيسيف في هذين البلدين المتوسطي الدخل. وأضاف أن المنطقة لا تزال مستعرة بالصراع المدني وأن الزيارة أتاحت لأعضاء المكتب الاطلاع على الدور الذي تقوم به اليونيسيف في أحوال ما بعد انتهاء النزاع ومرحلة الإعمار.

١٣٣- ومضى يقول إن الزيارة مكّنت أعضاء المكتب من تحصيل فهم مباشر عن عمل اليونيسيف على الصعيد القطري والاطلاع على نماذج ملموسة عن التعاون الذي تسديه للحكومتين والشركاء الآخرين، بما في ذلك مع فريق الأمم المتحدة القطري. وأتيح لهم متابعة انخراط اليونيسيف في أنشطة تنمية الطفولة المبكرة والحماية الاجتماعية والإدماج وحماية الطفل والصحة والتعليم. وأضاف أن الزيارة أوضحت بجلاء أن اليونيسيف المكلفة بولاية عالمية، تؤدي دوراً مهماً في البلدان المتوسطة الدخل.

٢ - تقرير عن الزيارة الميدانية إلى ملاوي التي قام بها أعضاء المجلس التنفيذي لليونيسيف، ١٢-٨ نيسان/أبريل ٢٠١٣

١٣٤- عرضت السيدة إيدل دواير، السكرتير الثاني في البعثة الدائمة لأيرلندا لدى الأمم المتحدة، التقرير (E/ICEF/2013/CRP.13). وقد أوضحت أن ملاوي تمضي على مسار استيفاء الهدفين ٤ و ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية لكنها تعاني بعض التباطؤ في مجالات كثيرة منها تخفيض الفقر وتحسين معدلات استكمال الدراسة الابتدائية وتخفيض وفيات الرضع والأمهات وسوء التغذية لدى الأطفال. ودعت إلى وجوب التصدي لهذه التحديات بالاستعانة بنهج تعاوني ومنظور طويل الأجل.

١٣٥- ومضت تقول إن الحصول على التمويل يمكن أن يشكل قيداً خطيراً، لكن التحدي الأكثر أهمية يتمثل في الافتقار إلى القدرات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجيات إضافة إلى عدم الكفاءة المنهجية القائمة في وجوهها المتعددة على الصعيد المركزي وصعيد المقاطعة والصعيد المحلي. وأكدت أن تعزيز القدرات والتصدي لأوجه الضعف المنهجي وكفالة المساءلة اعتبارات أساسية لتحقيق التقدم في الأجل الطويل. وطالبت الحكومة بمواصلة القيام بدور قيادي في وضع السياسة الإنمائية الوطنية. وأضافت أن الملكية والمسؤولية الوطنيتين محركان أساسيان لتحقيق النتائج وكفالة وجود عملية طويلة الأجل للنمو والتنمية.

٣ - تقرير عن الزيارة الميدانية المشتركة إلى بانكوك وميانمار، ٦-١٩ آذار/مارس ٢٠١٣

١٣٦- عرض السيد كريس ستوكس، مستشار التنمية في الوكالة الاستراتيجية للتنمية الدولية، بالبعثة الدائمة لاستراليا لدى الأمم المتحدة، التقرير المتعلق بالزيارة الميدانية

المشتركة لأعضاء المجالس التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وبرنامج الأغذية العالمي إلى بانكوك وميانمار (DP/FPA/OPS-ICEF-UNW-WFP/2013/CRP.1). وقال إن العلاقة بين الأمم المتحدة وحكومة ميانمار تتطور بشكل سريع وإن أنشطة الأمم المتحدة تتواءم على ما يبدو بشكل جيد مع الأولويات الحكومية. وأضاف أن فريق الأمم المتحدة القطري بدلا من الاستعانة بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، استخدم إطاراً استراتيجياً للفترة ٢٠١٢-٢٠١٥ وُضع قبل الشروع في كثير من الإصلاحات الوطنية الراهنة الجاري تنفيذها حالياً، ولم يكن التفاوض على تأمين دعم الحكومة له قد اكتمل. وأضاف أن تغير الظروف أتاح لفريق الأمم المتحدة القطري فرصة العمل على زيادة التناسق على نطاق الوكالات.

١٣٧- ومضى يقول إن التقرير يتمحور حول أربعة مواضيع هي: النمو الشامل للجميع وتخفيض الفقر؛ توفير السبيل العادل للحصول على الخدمات الاجتماعية جيدة النوعية؛ تقليل مخاطر الكوارث والتغير المناخي؛ الحوكمة الرشيدة وتعزيز المؤسسات الديمقراطية ومؤسسات حقوق الإنسان. وأضاف أن التقرير تناول أيضاً مسألة المساواة الجنسانية وتمكين المرأة والعمليات الإنسانية و دعم بناء السلام. وأكد أن فريق الأمم المتحدة القطري في ميانمار يبدي التزاماً قوياً بإجراء حوار بناء واسع النطاق مع الحكومة في جميع مستوياتها.

١٣٨- أعرب ممثلو البوسنة والهرسك وصربيا وملاوي وميانمار عن تقديرهم لأعضاء أفرقة الزيارات الميدانية لفتحهم الانتباه إلى التحديات التي يواجهها مختلف هذه البلدان. ولاحظ متكلمان آخران شاركا في الزيارات الميدانية المشتركة أن التجربة كانت قيّمة بدرجة فائقة وعلى الأخص في جانبها المتعلق بالتحادث مع المنتفعين من البرامج القطرية.

لام - مسائل أخرى

١٣٩- عرض أمين المجلس التنفيذي القائمة المؤقتة لبنود جدول أعمال الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٣ المقرر انعقادها في الفترة من ٣ إلى ٦ أيلول/سبتمبر.

ميم - اعتماد مشاريع المقررات

١٤٠- اعتمد المجلس التنفيذي مشاريع المقررات ٧/٢٠١٣ إلى ١٤/٢٠١٣ (انظر المرفق). وقد تأجل النظر في مشروع المقرر المتعلق بتمديد البرامج القطرية الجارية.

نون - بيانان ختاميان من المدير التنفيذي ورئيس المجلس التنفيذي لليونيسيف

١٤١- أعرب المدير التنفيذي عن تقديره للمناقشات الثرية التي دارت بشأن الخطة الاستراتيجية. ومن جملة القضايا التي تناولتها هذه المناقشات أشار إلى التوصيات المتعلقة بإجراء تحسينات تتواءم مع أولويات اليونيسيف بشأن سبل تعميم الحماية والمنظور الجنساني وسبل تحسين التقييمات كما وكيفاً.

١٤٢- وأكد أنه من المحزن أن تثار مسائل سياسية أثناء الدورة. واعتبر ذلك مدعاة للأسف وكذلك مدعاة لتوخي الحذر لأن المجلس التنفيذي، مثله في ذلك مثل اليونيسيف، لا بد أن يظل بمنأى عن السياسة من أجل صالح الولاية الموكولة إليه وصالح حقوق الأطفال.

١٤٣- أما الرئيس فطالب بضرورة أن تسود روح الانفتاح وإيجابية الحوار جميع الدورات وأن يحافظ المجلس التنفيذي على جعل مصالح الطفل الفضلى شاغله الرئيسي. ولاحظ التقدم الكبير الذي حققه المجلس التنفيذي صوب الانتهاء من صوغ الخطة الاستراتيجية. وأعرب عن ثقته في أن المدير التنفيذي وفريقه سيعرضان وثيقة مكيمة مصحوبة بميزانية متكاملة على نفس القدر من السلامة، للموافقة عليها في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣.

المقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠١٣

٧/٢٠١٣

التقرير السنوي المقدم من المدير التنفيذي لليونيسيف: التقدم المحرز والإنجازات المتحققة في ضوء الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي المقدم من المدير التنفيذي لليونيسيف: التقدم المحرز والإنجازات المتحققة في ضوء الخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل (E/ICEF/2013/11)؛
- ٢ - يطلب إلى اليونيسيف أن تواصل تحسين الإبلاغ عن النتائج، بما في ذلك في آخر تقرير سنوي للخطة الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية، على النحو المطلوب في المقرر ٧/٢٠١٢؛
- ٣ - يرحب بالجهود الجارية الرامية إلى تعزيز الإدارة القائمة على النتائج، ويشدد في هذا الصدد على أهمية وضع إطار قوي ومتجانس لنتائج الخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، يتسم بالوضوح والبساطة ويبين مجمل سلسلة النتائج إلى جانب النتائج المتوقعة في كل مستوى من المستويات؛
- ٤ - يقر بأهمية تقديم التقارير عن النتائج المتعلقة بالمساواة بين الجنسين في جميع مجالات التركيز، ويكرر طلبه بإدماج هذه النتائج بصورة شاملة في التقرير السنوي للمدير التنفيذي.

الدورة السنوية

٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣

٨/٢٠١٣

الخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧:

النهوض بحقوق كل طفل وبخاصة أشد الأطفال حرماناً

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالعملية التشاركية والتشاركية التي تنتهجها اليونيسيف في وضع مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧؛

٢ - يحيط علماً مع التقدير بالجهود التي تبذلها اليونيسيف لكي تدرج في الخطة الاستراتيجية المقبلة لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ ولايات الاستعراض الشامل للسياسات الذي يُجرى كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، ويطلب إلى اليونيسيف أن توائم بالكامل الخطة الاستراتيجية المقبلة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ مع هذه الولايات، ويطلب كذلك إلى اليونيسيف أن تواصل الإسهام في المناقشات التي تُجرى مع الصناديق والبرامج الأخرى من أجل وضع نهج مشترك لتتبع تنفيذ الاستعراض الشامل الذي يُجرى كل أربع سنوات؛

٣ - يرحب بالهيكل والإطار المقترحين لمشروع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بما في ذلك ما اقترح للخطة من مجالات النتائج واستراتيجيات التنفيذ، فضلاً عن اهتمام الخطة بالعمل الإنساني والمساواة بين الجنسين، مع توقع أن يُدرج العمل الإنساني والمساواة بين الجنسين بصورة كاملة في الخطة الاستراتيجية، ويقر بأن الصياغة الدقيقة للنتائج واستراتيجيات التنفيذ لا تزال لم تأخذ شكلها النهائي، ويطلب إلى اليونيسيف أن تعد صيغة نهائية للمشروع بالاستناد إلى عدد من الأمور منها التعليقات والاقتراحات الواردة من الدول الأعضاء خلال الدورة السنوية لعام ٢٠١٣ للمجلس التنفيذي وخلال العملية الجارية التي ستتطلب المزيد من المشاورات والإيضاحات والتعديلات، وذلك لإضفاء الصبغة النهائية على المشروع وإقراره في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٣؛

٤ - يطلب إلى اليونيسيف أن تقدم المزيد من المعلومات في وقت مناسب للدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣ بشأن كيفية تحقيق النتائج، وذلك بطرق منها أن تبين بوضوح كيف يمكن أن تُعزى النواتج مباشرة إلى اليونيسيف، ووجه الصلة بين النواتج والنتائج، وكيف تُقيّم المخاطر والطريقة التي سٌتدار بها، باعتبار ذلك وسيلة من وسائل تحقيق النتائج؛

٥ - يرحب بالهيكل الذي جاء عليه إطار النتائج والموارد المتكامل للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وبالنهج المتبع فيه، ويقر بأن الصياغة الدقيقة للمؤشرات والمخاطر والافتراضات الواردة في مرفق مشروع الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ لا تزال لم تأخذ شكلها النهائي، ويطلب إلى اليونيسيف أن تعد صيغة نهائية للمشروع والمرفق بالتشاور مع الدول الأعضاء، وذلك لإضفاء الصبغة النهائية على المشروع وإقراره في الدورة العادية الثانية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٣؛

٦ - يلاحظ أن الصياغة الدقيقة لخطوط الأساس لإطار النتائج ومعامله المرجعية وأهدافه، كما هي في المرفق، لا تزال لم تأخذ شكلها النهائي، ويطلب إلى اليونيسيف مواصلة تطويرها بالتشاور مع الدول الأعضاء بغرض إضفاء الصبغة النهائية عليها بحلول موعد الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠١٤؛

٧ - يطلب إلى اليونيسيف أن تقدم مزيداً من المعلومات في وقت مناسب للدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣ بشأن الطريقة التي ستعمل بها المنظمة مع منظومة الأمم المتحدة وستتقاسم معها العمل، بما في ذلك مع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة الأخرى التابعة لجهاز الأمم المتحدة الإنمائي، مع مراعاة ولايات كل منها، من أجل تعزيز الاتساق وتفاذي التداخل والازدواجية، بهدف تحسين النتائج على أرض الواقع والإنجاز لصالح البلدان المستفيدة من البرامج؛

٨ - يطلب أيضاً إلى اليونيسيف أن تراعي بصورة كاملة آراء الدول الأعضاء عند وضع الصيغة النهائية للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، والمرفق، فضلاً عن الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، من أجل اعتمادها في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣.

الدورة السنوية

٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣

٩/٢٠١٣

تقرير عن التقدم المحرز في العمل المضطلع به في اليونيسيف من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين

إن المجلس التنفيذي،

١ - يرحب بالتقرير المتعلق بالتقدم المحرز في العمل المضطلع به في اليونيسيف من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين (E/ICEF/2013/12)، تمثياً مع استعراض نهاية الدورة لخطة العمل الاستراتيجية ذات الأولوية للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٠-٢٠١٣، بما في ذلك عرض التقدم المحرز والتحديات الماثلة وسبل المضي قدماً؛

٢ - **يحيط علماً** بالتقدم الملحوظ على صعد التزام القادة، والشراكات القائمة فيما بين الوكالات، وتحسن عمليات التخطيط وإعداد التقارير، وزيادة الأخذ بزمام المبادرة على الصعيدين الإقليمي والقطري، ويلاحظ مع القلق جوانب القصور في تحقيق نتائج مراعية للاعتبارات الجنسانية وفي رصد هذه النتائج، ونقص الموارد البشرية والمالية والافتقار إلى الخبرة في الأمور المتعلقة بالجنسانية؛

٣ - **يطلب** إلى اليونيسيف إعداد خطة عمل جديدة للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، تكون متسقة مع خطة اليونيسيف الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، مع الأخذ في الاعتبار النتائج والتوصيات والدروس المستفادة الواردة في استعراض نهاية الدورة وفي التقرير نفسه؛

٤ - **يطلب أيضاً** إلى اليونيسيف إعداد استراتيجيات، في إطار خطة العمل الجديدة للمساواة بين الجنسين، من أجل التصدي لكل تحدٍّ من التحديات الواردة في التقرير (E/ICEF/2013/12)، من قبيل القدرات التقنية والخبرة الفنية وتخصيص الموارد اللازمة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مستوى كل مؤسسة، وعلى الصعيد القطري، استناداً إلى إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية؛

٥ - **يطلب كذلك** إلى اليونيسيف القيام، في إطار خطة العمل الجديدة للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، بإعداد خطة لإدارة الأداء تشمل إطاراً مرتكزاً على تحقيق النتائج وخطة للرصد والتقييم والإبلاغ، توسع من نطاق النتائج المراعية للاعتبارات الجنسانية والمؤشرات المصنفة حسب نوع الجنس التي ستدرج في الخطة الاستراتيجية لليونيسيف للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وتتماشى مع تلك النتائج والمؤشرات؛

٦ - **يطلب** إلى اليونسيف حساب التكاليف وتخصيص الأموال الكافية اللازمة لخطّة العمل الجديدة للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وكفالة أن يُبيّن ذلك بجلاء في الميزانية المتكاملة؛

٧ - **يطلب أيضاً** إلى اليونسيف أن تقدم تقريراً سنوياً عن التقدم المحرز في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتنفيذ خطة العمل الجديدة للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، على أن يُقدم التقرير الأول في دورة المجلس التنفيذي السنوية لعام ٢٠١٤.

الدورة السنوية

٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣

١٠/٢٠١٣

مشروع وثيقة البرنامج القطري لمصر

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - يشير إلى مقرره ٤/٢٠١٣ الذي قرر بموجبه أن يستعرض ويقر، على أساس استثنائي، مشروع وثيقة البرنامج القطري لمصر في دورته السنوية لعام ٢٠١٣؛
- ٢ - يوافق على مشروع وثيقة البرنامج القطري لمصر (E/ICEF/2013/P/L.3)، بميزانية إرشادية إجمالية تشمل مبلغا قدره ١٢ ٨٧٩ ٠٠٠ دولار من الموارد العادية، رهنا بتوافر الأموال، ومبلغا قدره ٣٢ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار من الموارد الأخرى، رهنا بتوافر المساهمات المحددة الغرض، للفترة من تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

الدورة السنوية

٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣

١١/٢٠١٣

مشروع وثيقة البرنامج القطري المشترك لرواندا

إن المجلس التنفيذي،

١ - يشير إلى مقرره ١٠/٢٠١٢ الذي يقضي بالموافقة على مشروع وثيقة البرنامج القطري المشترك لرواندا في دورته السنوية لعام ٢٠١٣؛

٢ - يوافق على مشروع وثيقة البرنامج القطري المشترك لرواندا (DP/FPA/OPS-ICEF-WFP/DCCP/2013/RWA/1 و Add.3)، بميزانية إرشادية إجمالية قدرها ٤١ ٢٥٠ ٠٠٠ دولار من الموارد العادية، رهنا بتوافر الأموال، وموارد أخرى قدرها ٧٩ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار، رهنا بتوافر مساهمات محددة الغرض، للفترة ٢٠١٣-٢٠١٨.

الدورة السنوية

٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣

١٢/٢٠١٣

مشاريع وثائق البرامج القطرية والبرامج القطرية المشتركة

إن المجلس التنفيذي،

يوافق على الميزانيات الإرشادية الإجمالية لبرامج التعاون القطرية وبرامج التعاون

القطرية المشتركة التالية:

المنطقة/البلد	الفترة	الموارد العادية	الموارد الأخرى	الوثيقة E/ICEF/2013/
الأمريكتان ومنطقة البحر الكاريبي				
كوبا	٢٠١٨-٢٠١٤	٣٧٥٠.٠٠٠	٩٥٠٠.٠٠٠	P/L.2
شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي				
مشروع البرنامج القطري المشترك لرواندا ^(أ)	٢٠١٨-٢٠١٣			DP/FPA/OPS-ICEF-WFP/ DCCP/2013/RWA/1 and Add.3
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا				
مصر ^(ب)	تموز/يوليه - كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧			P/L.3
جنوب آسيا				
مشروع إطار نتائج وموارد البرنامج القطري المشترك لبوتان	٢٠١٨-٢٠١٤	٤٥٧٠.٠٠٠	٢١٠٠٠.٠٠٠	DP/FPA/OPS-ICEF/ DCCP/2013/BTN/1 and Add.3
غرب ووسط أفريقيا				
بنن	٢٠١٨-٢٠١٤	٢٦.٠٠٣.٠٠٠	٤٣.٩٩٧.٠٠٠	P/L.4
الكونغو	٢٠١٨-٢٠١٤	٦.١٤٥.٠٠٠	٤٥.٠٠٠.٠٠٠	P/L.5
النيجر	٢٠١٨-٢٠١٤	٩٤.٠٧٨.٠٠٠	١٠٤.٨٢٧.٠٠٠	P/L.6
نيجيريا	٢٠١٧-٢٠١٤	٢٠٣.٩٤٨.٠٠٠	٣٠٤.٠٠٠.٠٠٠	P/L.7
توغو	٢٠١٨-٢٠١٤	١٧.٣٣٧.٠٠٠	٥٣.٠٠٠.٠٠٠	P/L.8

(أ) انظر مقرر المجلس التنفيذي ١١/٢٠١٣.

(ب) انظر مقرر المجلس التنفيذي ١٠/٢٠١٣.

الدورة السنوية

٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣

١٣/٢٠١٣

التقييم

إن المجلس التنفيذي،

- ١ - **يحيط علماً** بالتقرير السنوي عن وظيفة التقييم والتقييمات الرئيسية في اليونيسيف (E/ICEF/2013/13)؛
- ٢ - **يذكر** بأن ولاية وظيفة التقييم تتمثل في إجراء تقييم لأهمية برامج وأنشطة اليونيسيف وكفاءتها وفعاليتها وأثرها، ومدى استدامة النتائج؛
- ٣ - **يرحب** بالأدلة المقدمة في التقرير على التعزيز المتواصل لوظيفة التقييم على المستوى اللامركزي، ويشجع اليونيسيف على اتخاذ مزيد من الخطوات لمعالجة أوجه القصور المتعلقة بالنطاق الذي يغطيه التقييم ونوعية التقييمات اللامركزية؛
- ٤ - **يحيط علماً** بمؤشرات الأداء الرئيسية التي تتبّع فعالية نظام التقييم والبيانات الإدارية المتعلقة بالموارد البشرية والمالية؛
- ٥ - **ينوّه** بالأعمال الإيجابية المضطلع بها لتعزيز مهارات الشركاء الوطنيين وقدراتهم ونظمهم، وتعزيز التعلم فيما بين بلدان الجنوب؛
- ٦ - **يرحب** بإعداد سياسة التقييم المنقحة لليونيسيف، بما يتفق مع القواعد والمعايير التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، باعتباره شبكة مهنية للوحدات المسؤولة عن التقييم في منظومة الأمم المتحدة؛
- ٧ - **يقر** سياسة التقييم المنقحة لليونيسيف (E/ICEF/2013/14)؛
- ٨ - **يعيد تأكيد** الدور المحوري الذي تضطلع به وظيفة التقييم في اليونيسيف؛
- ٩ - **يشدد** على أن مكتب التقييم سيظل مسؤولاً مباشرة أمام المجلس التنفيذي من خلال تقديم تقريره السنوي عن وظيفة التقييم، وأن مدير مكتب التقييم سيظل مسؤولاً من الناحية الإدارية أمام المدير التنفيذي؛
- ١٠ - **يطلب** إلى اليونيسيف أن تقدم بياناً خطياً يعرض منظور الإدارة بشأن المسائل المثارة في التقرير السنوي عن وظيفة التقييم، وإتاحته قبل وقت كافٍ من انعقاد دورة المجلس التنفيذي ذات الصلة؛

- ١١ - **يطلب أيضاً** إلى اليونيسيف أن تخصص لمكتب التقييم موارد كافية ترد في بند مستقل في الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، المقرر عرضها للاعتماد في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٣؛
- ١٢ - **يطلب كذلك** إلى اليونيسيف أن تقوم، في معرض تنفيذ سياسة التقييم، بتتبع الإنفاق على التقييمات اللامركزية وكفالة تقديم الإدارة ردود في الوقت المناسب؛
- ١٣ - **يهيب** باليونيسيف أن تواصل تقييم العمليات على الصعيد القطري بالتشاور الوثيق مع الحكومات الوطنية وغيرها من الشركاء الوطنيين، حسب الاقتضاء، وأن تساعد الحكومات والشركاء الآخرين في تنمية قدرات التقييم الوطنية؛
- ١٤ - **يشجع** اليونيسيف على أن تستخدم نظم التقييم الوطنية قدر الإمكان، وأن تواصل إدماج آليات بناء القدرات في تصميم البرامج وتنفيذها، وتكفل تلبية التقييمات للطلب الوطني؛
- ١٥ - **يطلب** إلى اليونيسيف أن تقدم تقريراً عن الخطوات المتخذة لكفالة النظر بطريقة منهجية في نتائج التقييمات ذات الصلة واستخدامها في إعداد السياسات والاستراتيجيات والبرامج الرئيسية؛
- ١٦ - **يحيط علماً** بالتقرير التوليقي المواضيعي عن التقييم المتصل بالعمل الإنساني (E/ICEF/2013/15)؛
- ١٧ - **يعرب** عن تقديره للعرض والتحليل الواردين في التقرير؛ ويتطلع إلى تلقي التقارير التوليفية المواضيعية المقبلة، على النحو المطلوب في المقرر ١٢/٢٠١٢؛
- ١٨ - **يطلب** إلى اليونيسيف أن تقدم رداً وافياً من الإدارة على التوصيات الواردة في التقارير التوليفية المواضيعية المعروضة على المجلس التنفيذي؛
- ١٩ - **يطلب أيضاً** إلى اليونيسيف أن تعالج الفجوات الرئيسية في النطاق الذي تغطيه عمليات تقييم أنشطتها الإنسانية، مع الاستمرار في النهوض بنوعية التقييمات في هذا الميدان.

الدورة السنوية

٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣

١٤/٢٠١٣

التقرير السنوي لعام ٢٠١٢ المقدم من مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات إلى المجلس التنفيذي

إن المجلس التنفيذي،

١ - يحيط علماً بالتقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٢ المقدم إلى المجلس التنفيذي (E/ICEF/2013/AB/L.2)، والتقرير السنوي للجنة الاستشارية لمراجعة حسابات اليونيسيف لعام ٢٠١٢ المقدم إلى المدير التنفيذي، وردّ إدارة اليونيسيف على التقرير السنوي لمكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لعام ٢٠١٢ (E/ICEF/2013/AB/L.3)؛

٢ - يرحب بالتزام اليونيسيف المستمر بزيادة المساءلة والشفافية، ويرحب في هذا الصدد بتنفيذ القرار المتعلق بالإفصاح العلني عن تقارير المراجعة الداخلية للحسابات؛

٣ - يعرب عن دعمه المتواصل لتعزيز مهام اليونيسيف المتعلقة بالمراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات؛

٤ - يحيط علماً بالعمل الذي تضطلع به اليونيسيف في تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات التي لم تُنفذ بعد، ويشجع اليونيسيف على أن تُنفذ على وجه السرعة التوصيات التي لا تزال غير منفذة حتى الآن؛

٥ - يلاحظ مع التقدير ازدياد عدد المراجعات المشتركة للحسابات، ويشجع اليونيسيف على العمل بالتعاون مع مؤسسات الأمم المتحدة الإنمائية الأخرى لإيجاد الفرص التي تتيح اتباع مزيد من النهج المشتركة؛ وبالإضافة إلى ذلك، يشدد على أهمية استعراض النهج المنسق للتحويلات النقدية الذي ينبغي أن ينص على مبادئ إرشادية واضحة تضعها المؤسسات مجتمعة من أجل التطبيق الملائم لهذا النهج؛

٦ - يؤكّد أهمية مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات لليونيسيف، ويطلب في هذا الصدد إلى اليونيسيف أن تجري تقييمًا لاحتياجات مكتب المراجعة الداخلية للحسابات والتحقيقات من الموارد البشرية والمالية، وأن تعمل على تزويده بالمستوى اللازم من هذه الموارد، على أساس تقييم المخاطر التي تواجهها المنظمة، من أجل تلبية الاحتياجات من خدمات مراجعة الحسابات والتحقيقات والخدمات الاستشارية بشكل كافٍ؛ ويطلب إلى اليونيسيف كفالة تخصيص موارد كافية لهذه الأغراض عندما تعرض

الميزانية المتكاملة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٤ على المجلس التنفيذي، مع التركيز بوجه خاص على
وظيفة التحقيق؛

٧ - **يُحيط علماً** بتنفيذ اليونسيف للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

الدورة السنوية

٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣
